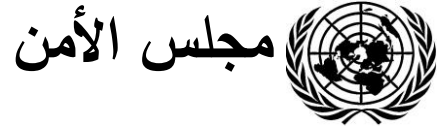


Distr.: General
27 January 2021
Arabic
Original: English



**رسالة مؤرخة 27 كانون الثاني/يناير 2021 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن
من رئيس الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام التابع لمجلس الأمن**

يُشرفني أن أحيل إليكم طيه تقرير الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام التابع لمجلس الأمن
عن أنشطته خلال الفترة الممتدة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020
(انظر المرفق).

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) طارق الأدب

رئيس الفريق العامل المعني

بعمليات حفظ السلام التابع لمجلس الأمن



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة 27 كانون الثاني/يناير 2021 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام التابع لمجلس الأمن تقرير عن أنشطة الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام التابع لمجلس الأمن خلال الفترة الممتدة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020

أولاً - مسائل تنظيمية

- 1 - أنشئ الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام التابع لمجلس الأمن عملاً بالبيان الصادر عن رئيس مجلس الأمن المعتمد في 31 كانون الثاني/يناير 2001 (S/PRST/2001/3).
- 2 - وأختير السفير والممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة، طارق الأدب، رئيساً للفريق العامل للفترة الممتدة من 1 كانون الثاني/يناير 2020 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021.

ثانياً - مقدمة

- 3 - يتضمن هذا التقرير موجزات للبيانات أو المداخلات التي أدلى بها مقدمو الإحاطات الإعلامية وممثلو الدول الأعضاء خلال اجتماع الفريق العامل. وليس الغرض من مضمون التقرير أن يبين الموقف التوافقي لمجلس الأمن بشأن قضايا حفظ السلام.
- 4 - وشهد برنامج عمل الفريق العامل خلال الفترة قيد الاستعراض تعطيلات بسبب تفشي جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)؛ غير أن الفريق تمكن من عقد اجماع لمناقشة مسائل تتعلق بولايته.
- 5 - وكان الاجتماع يهدف إلى تعزيز التعاون الثلاثي بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة والأمانة العامة، وذلك من أجل تحسين التنسيق بين الشركاء في حفظ السلام.

ثالثاً - موجز أنشطة الفريق العامل في عام 2020

- 6 - في 21 كانون الأول/ديسمبر 2020، عقد الفريق العامل مؤتمراً بالفيديو عن الموضوع التالي: "المراحل الانتقالية واستراتيجيات الخروج في عمليات حفظ السلام: تقييم الوضع الراهن والتطلع إلى المستقبل".
- 7 - وكان من بين مقدمي الإحاطات رئيسة دائرة السياسات وأفضل الممارسات، بشعبة السياسات العامة والتقييم والتدريب التابعة لإدارة عمليات السلام، السيدة رانيا داغاش - كامارا، ونائبة الممثل الخاص المشترك للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، السيدة أنيتا كيكي غبيهو.
- 8 - وأشار السيد الأدب، في افتتاح الاجتماع، إلى أن المراحل الانتقالية متأصلة في عمليات حفظ السلام بحكم طبيعتها المؤقتة، وتعريفها قد يتسع ليشمل بدعم عمل البعثات وإعادة تشكيلها وتقليص قوامها وسحبها. وأوضح أنه لا نجاح لأي عملية انتقال من دون وجود استراتيجية بشأن كيفية الحد من أثر مغادرة البعثة والحفاظ على مكاسب السلام والاستقرار وتجنب الانزلاق مجدداً في النزاع. وأشار إلى أن مجلس الأمن كان قد ناقش كيفية التصدي للتحديات المتصلة بالمراحل الانتقالية، وأن الممارسات الجيدة تشمل وضع نقاط

مرجعية، والعمل المشترك مع البعثات وسائر الجهات المعنية. وفي هذا الصدد لا بد لاستراتيجيات الخروج من أن تكون مصممة وفقا للحالة على أرض الواقع، وأن تتوقع الظروف الطويلة الأجل اللازمة لتحقيق سلام دائم، وأن تكفل الشمولية من خلال مشاركة كل الجهات المعنية، بمن فيها النساء والشباب. وقال السيد الأدب أنه يرى ضرورة تزويد استراتيجيات الخروج أيضا بما يكفي من الدعم التقني اللازم لتعزيز المؤسسات السياسية الوطنية، وأيضا لبناء القدرات من أجل الحوكمة الرشيدة، وإعمال حقوق الإنسان، وإجراء الانتخابات، ومكافحة الفساد. وتابع قائلا إن تسليم المسؤوليات بسلاسة يتطلب كذلك التعاون الوثيق مع جميع وكالات الأمم المتحدة، بما فيها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأيضا البنك الدولي ومختلف الشركاء في المجالين الإنساني والإنمائي وعلى الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف.

9 - وأشارت السيدة داغاش - كامارا إلى أن الأمين العام كان قد ذكر أن المراحل الانتقالية التي تقودها الأمم المتحدة هي من الفترات الحاسمة التي قد تتواصل خلالها الاستثمارات في بناء السلام والحفاظ عليه أو قد تضيق هذه الاستثمارات في غضون أشهر. وفي الوقت الذي تعمل فيه بعثات الأمم المتحدة على الانسحاب، هناك تحديات هامة تظل في كثير من الأحيان قائمة في وجه إحلال السلام الدائم. فرحيل البعثة قد يشجع أطراف النزاع السابق على تسوية المطالب القديمة بالوسائل القسرية. وفي هذا السياق، تشكل عمليات الانتقال مرحلة من المخاطر المتزايدة على الدولة المضيفة وكذلك على المجتمع الدولي. وأوضحت المتكلمة أن الاهتمام الذي أولي في الماضي إلى عمليات الانتقال، من قبل المجتمع الدولي والأمم المتحدة كليهما، لم يكن متناسبا مع هذا الخطر. ومع إغلاق بعثات حفظ السلام، يتضاءل الاهتمام العام بهذه العمليات ويتلاشى في كثير من الأحيان الدعم المقدم من المجتمع الدولي. غير أنه قد تم، في إطار الأمم المتحدة، التصدي لهذا النقص في الاهتمام، وأصبحت عمليات الانتقال تظهر بشكل بارز ومنظم على جدول أعمال قيادة المنظمة.

10 - وتابعت السيدة داغاش - كامارا قائلة إن الأمين العام قد وضع العمليات الانتقالية التي تقودها الأمم المتحدة على رأس جدول أعماله، بما في ذلك عن طريق تنظيم اجتماعات نصف سنوية للجنة الأمين العام التنفيذية ولجنة النواب بشأن المراحل الانتقالية، وإصدار توجيهه في عام 2019 بشأن التخطيط للمراحل الانتقالية. ومن خلال هذا التوجيه، طلب الأمين العام أيضا إلى جميع عمليات حفظ السلام الرئيسية أن تحدد، مع نظرائها في أفرقة الأمم المتحدة القطرية، جدولا زمنيا متكاملًا للمراحل الانتقالية يكون بمثابة خريطة طريق ترشد إلى الآجال والمعالم الرئيسية في التخطيط لتلك المراحل. وعلاوة على ذلك، أنشأ صندوق بناء السلام خط تمويل انتقالي لتوفير التمويل الذي تشتد الحاجة إليه والذي يلزم لتحفيز المزيد من القدرات في مجال بناء السلام عند انسحاب البعثات بشكل تدريجي أو بشكل كامل.

11 - وقالت السيدة داغاش - كامارا إن التزام الأمم المتحدة بتخطيط وإدارة عمليات الانتقال بطريقة استراتيجية ومتكاملة مسألة تقع في صميم إصلاحات الأمين العام لركائز السلام والأمن والتنمية، وتندرج ضمن مبادرة العمل من أجل حفظ السلام. ومن منطلق التسليم بضرورة تقليص الاعتماد على الأمم المتحدة في إنجاز عمليات الانتقال، شُرع في تنفيذ مبادرات لتعزيز الشراكات في هذه العمليات مع الجهات المعنية الرئيسية من غير الأمم المتحدة، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

12 - وفيما يتعلق بالدروس الرئيسية المستفادة، أشارت السيدة داغاش - كامارا إلى أنّ المخاطر والتحديات المتبقية التي تواجه السلام الدائم في معظم سياقات ما بعد انتهاء النزاع هي مخاطر وتحديات سياسية في المقام الأول. فما إن تغادر البعثة حتى يتراجع حتما النفوذ السياسي للأمم المتحدة، وتتضاءل قدرتها على التحليل السياسي وعلى المشاركة السياسية المجدية. وذكرت المتكلمة في هذا الصدد أنّ هناك حاجة إلى وضع استراتيجيات تحقق جمع وإشراك طائفة واسعة من الجهات المعنية (مجلس الأمن، ولجنة بناء السلام، والدول الأعضاء، والمنظمات الإقليمية، والمؤسسات المالية الدولية، ومنظمات المجتمع المدني) حول رؤية مشتركة للأولويات الرئيسية، وللمعالم البارزة، وللوضع المنشود.

13 - وذكرت السيدة داغاش - كامارا بأنّ المراحل الانتقالية التي تقودها الأمم المتحدة لا تتعلق بمجرد رحيل واحدة من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، بل هي عملية تؤدي إلى إعادة تشكيل شاملة وإلى إعادة تنظيم استراتيجي لوجود الأمم المتحدة. أما مفتاح هذه العملية فهو التخطيط الاستباقي والمتكامل الحقيقي لعملية الانتقال، والتقييمات المنتظمة والمتكاملة والسليمة؛ والمشاركة والحوار المستمر بين السلطات الوطنية وبعثات الأمم المتحدة وأعضاء الأفرقة القطرية والمنظمات الإقليمية الشريكة ومجلس الأمن والدول الأعضاء المساهمة.

14 - ومضت تقول إنّ المجتمع الدولي يستطيع تقديم الدعم الحاسم، لكنّ الجهات المعنية الوطنية هي وحدها القادرة على بناء سلام دائم. وهذا يعني زيادة التركيز على إعداد الجهات والمؤسسات الوطنية المعنية للنجاح في مرحلة ما بعد البعثة. لذا، ينبغي أن يكون التخطيط الانتقالي أكثر اتساقاً مع الخطط والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. وعلاوة على ذلك، لا بد من الحوار في وقت مبكر مع الجهات المعنية الوطنية، ولا بدّ لهذا الحوار من أن يتجاوز مجرد المشاورات ويركّز على تعزيز القدرات ضمن المجالات التي سيتم نقلها عند مغادرة البعثة.

15 - وقالت السيدة داغاش - كامارا إنّ الأمم المتحدة والمجتمع الدولي يواجهان سياقات انتقالية لا تزال فيها التسويات السياسية هشة وعدم الاستقرار مستقحلاً. والجمع، حسب رأيها، بين الجهات الفاعلة من مختلف أنحاء منظومة الأمم المتحدة ومن الدول والمجتمع المدني قد يكون أمراً مساعداً في هذا السياق. وأوضحت أنّ تنسيق الدعم الطويل الأجل المقدم ضمن مجالات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن والعدالة الانتقالية وإصلاح القطاعين التشريعي والقضائي، هو أمر أساسي، حيثما كان مأذوناً، وذلك بغية تهيئة بيئة الحماية اللازمة للحد من المخاطر التي تتهدد هذه الحماية. ومن الأهمية بمكان أيضاً الحرص على أن تتكيف البعثات التي تمر بمرحلة انتقالية مع الوقائع المتغيرة والاحتياجات الناشئة، وأن تتيح للجهات الفاعلة الحكومية التطوير التدريجي لقدرات الحماية بالتزادف مع الرصد المستمر والإرشاد الموجه من جانب البعثات.

16 - وتابعت السيدة داغاش - كامارا قائلة إنّ المرأة طرف حاسم في هذا السعي نحو بلوغ السلام الدائم. والمعايير الجنسانية المجتمعية وديناميات السلطة هي من العوامل الرئيسية المحددة لهذا السير من النزاع إلى السلام. وأفادت السيدة كامارا بأنّ الأمر يتطلب، بعد عشرين عاماً من اتخاذ قرار مجلس الأمن [1325 \(2000\)](#)، المزيد من العمل لجعل عمليات الانتقال مستجيبة للاعتبارات الجنسانية، وللحرص على ألا تذهب المكاسب التي تحققت أثناء وجود حفظة السلام أدراج الرياح بعد رحيلهم. وأضافت قائلة إنّ الأخذ بمنهجية لتحليل النزاعات وفق منظور جنساني هو بمثابة خطوة هامة في هذا الاتجاه.

17 - ولاحظت السيدة داغاش - كامارا أن "المأزق المالي" يشكّل خطراً كبيراً يقف في طريق البلد المضيف نحو التنمية المستدامة. فعمليات الانسحاب كثيراً ما تتزامن مع تقلص تدفقات المعونة ومع تراجع إمكانية التنبؤ بهذا التدفقات، ولا سيما بالنسبة لأنشطة بناء السلام. وفي مناخ يتسم بندرة الموارد، تحتاج الأفرقة القطرية والسلطات الوطنية إلى المساعدة في وضع استراتيجيات تمويل طويلة الأجل، بما في ذلك الاستفادة من طرائق تمويل الانتقال المبتكرة التي تتيح لتلك الجهات الفاعلة أن تنجز معاً بفعالية وأن تُعزز الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية ومع القطاع الخاص.

18 - وسلّطت السيدة داغاش - كامارا الضوء على بعض الممارسات الفضلى المستفادة من العمليات الانتقالية السابقة والجارية بقيادة الأمم المتحدة. ففي ليبيريا، انتقلت الأمم المتحدة إلى العمل بمكتب معزز للمنسق المقيم، مجهز بوحدة لتحليل قضايا السياسة والسلام والتنمية، وبمكتب مستقل لمفوضية حقوق الإنسان، ووجود خارج مونروفا. وفي هايتي، تم ربط التخطيط للمرحلة الانتقالية بإطار التعاون الجديد للأمم المتحدة، مما جعله أكثر تركيزاً على تعديل وتعزيز قدرة الأفرقة القطرية على التخطيط وفق الأولويات والخطط الوطنية. وفي السودان، أنشئت مهام الاتصال في الولايات لتعزيز التكامل بين مكونات الأمم المتحدة. وأضافت المتكلمة قائلة إن شبكة فعالية عمليات السلام اعتبرت هذه الطريقة في العمل بمثابة واحدة من أهم الابتكارات ضمن مجال حفظ السلام خلال السنوات العشرين الماضية.

19 - ثم تناولت السيدة غيبهو الحالة الخاصة بالعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، فأشارت إلى أن عملية الانتقال هذه ستكون معقّدة لأنها ستجري في ظل غياب لحركة جيش تحرير السودان/عبد الواحد عن طاولة المفاوضات، ووجود ما يقرب من 1,8 مليون من المشردين داخلياً في المخيمات، وانتشار بؤر النزاع المسلح وارتفاع نسق العنف بين القبائل في دارفور. وقد تغيرت بيئة عمل العملية المختلطة تغيراً كبيراً منذ عام 2018، وذلك جزئياً بسبب تبعات جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وكان توقيع اتفاق للسلام في 3 تشرين الأول/أكتوبر 2020 بمثابة أحدث التغييرات المستجدة ضمن هذا السياق.

20 - وأوضحت السيدة غيبهو أن للعملية المختلطة ثلاث ركائز كالاتي: الركيزة السياسية (من خلال اتفاق جوبا للسلام في السودان)، والركيزة الأمنية (الحماية المادية التي تتولاها الحكومة)، والركيزة البرنامجية (من خلال بناء السلام). وفي عام 2018، أوعز مجلس الأمن إلى الأمم المتحدة في السودان أن تستخدم أداة انتقالية برنامجية فريدة، تطبقها في مناطق دارفور التي شهدت توقفاً للنزاع المسلح وانسحبت منها العملية المختلطة فعلياً. وبناء على ذلك، أنشئت مهام الاتصال في الولايات لتحويل التركيز، في المناطق المستقرة نسبياً، من حفظ السلام إلى بناء السلام، وذلك من أجل بلوغ الهدف الشامل المتمثل في المساعدة على الحيلولة دون الانزلاق مجدداً في النزاع ومعالجة الأسباب الجذرية لهذا النزاع داخل المناطق التي يكون فيها للفريق القطري وللعملية المختلطة ميزة نسبية في العمل معاً. وقد اتفق الفريق القطري والعملية المختلطة على العمل سوية من أجل التصدي للعوامل التي قد تحفّز النزاع، أي الموارد من الأراضي كالمياه والماشية، وعودة المشردين واللاجئين. وتستند هذه البرامج إلى تقييمات تتم بالتشاور مع الحكومة وتنفّذ ضمن أربعة قطاعات ذات أولوية هي: سيادة القانون، وحقوق الإنسان، وسبل العيش، وتقديم الخدمات بشكل فوري. ومنذ بدء العمل بمهام الاتصال في الولايات في عام 2019، وفي إطار القيادة البرنامجية لعشر من الوكالات والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة، تم تخصيص ما يقرب من 45 مليون دولار من الميزانية المقررة للأمم المتحدة.

21 - وقالت السيدة غبيهو إن مهام الاتصال في الولايات تهدف إلى تعزيز مهام "الاتصال" إزاء الحكومة، وإلى نقل الأنشطة إلى الفريق القطري، وكذلك الآن إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان. وقد ساعدت هذه المهام على تولي مقاليد الأمور وطنياً وتحقيق التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وهي قد شكّلت مثالا توضيحياً للإدارة التكيفية من الناحية العملية. وفي السنة الأولى وحدها، شهدت ولاية شرق دارفور زيادة في برامج بناء السلام وفي حضور الفريق القطري، حيث أنشأت ثلاث وكالات إضافية مكاتب لها في الولاية وقامت الوكالات الأخرى بتوسيع نطاق أنشطتها؛ وحيث يجري تزويد أكثر من 10 000 عائد بالمساعدة داخل المجتمعات المضيفة؛ وتدريب أكثر من 60 000 من أبناء دارفور على طائفة متنوعة من قضايا حقوق الإنسان وسيادة القانون ومنع العنف؛ وتشبيد أو تجديد 29 من المحاكم و 46 من مراكز الشباب و 15 من مراكز الشرطة ومراكز الخفارة المجتمعية داخل مناطق النزاع المحتمل في دارفور.

22 - وأضافت السيدة غبيهو قائلة إن العملية المختلطة قد طوّرت أداة إيضاح تفاعلية تعرض الأنشطة المتصلة بمهام الاتصال في الولايات ونتائجها. وبفضل مرونة تلك الأداة، تمكّنت العملية المختلطة من التكيف مع البيئة التشغيلية المتغيرة. فعلى سبيل المثال، أعيد تخصيص مبلغ 1,9 مليون دولار من مهام الاتصال في الولايات وذلك بغية مساعدة الحكومة في جهود التصدي لجائحة كوفيد-19 في دارفور؛ وتم خلال احتجاجات الفترة 2018/2019 وعقب سنن قوانين الطوارئ نقل الدعم بهذه المهام من الحكومة إلى المجتمعات المضيفة. وعلاوة على ذلك، تمت مواءمة مبلغ التمويل الأولي من صندوق بناء السلام في السودان، وقدره 23 مليون دولار، بشكل وثيق مع مهام الاتصال في الولايات.

23 - وفيما يتعلق بالتحديات، أوضحت السيدة غبيهو أنّ العملية المختلطة لم يكن لديها الوقت الكافي لكي تخطط وتعمل مع الفريق القطري ومع الحكومة هذا المفهوم الطموح للانتقال البرنامجي. وقد تفاقمت هذه الصعوبات بسبب الفصل الجغرافي، واختلاف مواطن التركيز لدى كل من العملية المختلطة (التي تركز على دارفور) والفريق القطري (الذي يركز على السودان). أما عدم دمج البعثة مع الفريق القطري فهو قد طرح أيضاً تحديات إضافية. وقد تم التوقيع على عشر مذكرات تفاهم متفاوتة من حيث السنوات المالية ونظم الإبلاغ. وعانت العملية المختلطة أيضاً من التصوّر الخاطئ بأنّ انتقالها يقتصر على مهام الاتصال في الولايات ومن ثم على بناء السلام، وذلك على الرغم من مساري العمل الموضوعي الآخرين ضمن المرحلة الانتقالية وهما المسار السياسي والمسار الأمني. وقد تم تصحيح هذا التصوّر الخاطئ باستخدام مهام الاتصال في الولايات للتخفيف من مخاطر بعينها تتعلق الحماية وترتبط بإغلاق ما تبقى من مواقع الأفرقة داخل منطقة جبل مرة الكبرى وإغلاق نقاط ساخنة أخرى، مثل كالمبا في جنوب دارفور.

24 - واستشرافاً للمستقبل، ذكرت السيدة غبيهو أنّ العملية المختلطة تعمل على إنجاز انتقالها وفقاً لسيناريو قائم على انتهاء العمليات بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2020. وفي هذا السياق، تتطلب جهود بناء السلام واستدامته في السودان دعماً مستمراً، لا سيما ضمن بيئة لا يمكن التنبؤ بها مثل دارفور، حيث لا تزال هناك شواغل كبيرة تتعلق بالحماية. ومن الأهمية بمكان أيضاً دعم الحكومة في مرحلة ما بعد العملية المختلطة، لا سيما في المناطق التي لا تزال فيها جيوب النزاعات قائمة، وداخل المخيمات المضطربة حيث يلزم بسط سلطة الدولة وتبادل الثقة بين السكان والسلطات. وعلى الرغم من التحديات، أتاح اتفاق جوبا للسلام المبرم مؤخراً فرصة لتحقيق سلام دائم، بما في ذلك داخل دارفور، ولكي تشترك الحكومة وحركات التمرد السابقة مع الأمم المتحدة في تحديد الأولويات. وسبعة من البروتوكولات الثمانية الملحقة بهذا الاتفاق

تتعلق مباشرة بدارفور، وهي تشمل مسائل رئيسية تهم هذه الولاية هي: الأمن والأراضي والعدالة الانتقالية. وقد اعتمدت الحكومة خطة وطنية لحماية المدنيين وعيّنت حكاما مدنيين في دارفور.

25 - وفي الختام، شدّدت السيدة غيبهو على أنّ اتفاق السلام لن يكون ساريا بمجرد التوقيع عليه. وأوضحت أنّ الأمر سيتطلّب بناء السلام، بما في ذلك ثمار السلام ومواصلة العمل لتعزيز بيئة الحماية في المناطق غير المستقرة أكثر من غيرها. وأفادت بأنّ الإسهامات السخية لمهام الاتصال في الولايات، التي بدأت توتّي أكلها، ستتوقّف بعد مغادرة العملية المختلطة. وعلاوة على ذلك، يعاني الفريق القطري من نقص التمويل، فيما تشهّد عملية نشر بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان تأخراً؛ ولن تصل هذه البعثة من دون توفير موارد برنامجية تّمس الحاجة إليها وتشمل الموارد المالية الموارد من الموظفين على حد سواء. وفي هذه المرحلة الحرجة، لا بُدّ من تسخير دعم المجتمع الدولي لتعبئة الموارد لركيزتي الشؤون السياسية وبناء السلام من ركائز المرحلة الانتقالية في السودان.

26 - وأكّد عدد من أعضاء الفريق العامل (ألمانيا، وإندونيسيا، والصين، وفرنسا، والنيجر، والولايات المتحدة الأمريكية) أهمية المسؤولية الوطنية عن عمليات الانتقال. وقال ممثل فرنسا إنّ عمليات الانتقال ينبغي أن تكون قائمة على استراتيجيات سياسية تتسق مع الدولة المضيفة، وتوفر حلولاً متكاملة بمشاركة كل الجهات المعنية بعمليات السلام، وتستند إلى قدرات الجهات الفاعلة الوطنية والإقليمية. وقال ممثل الصين إنّ عمليات الانتقال ينبغي أن تدعم العمليات السياسية الوطنية وأن تركز تركيزاً واضحاً على التنمية، ولا بد من أن توكّل لعمليات حفظ السلام وللبعثات السياسية الخاصة مهامّ تعزيز خطة التنمية المستدامة لعام 2030 من أجل معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات. وأشار ممثل النيجر إلى الخفض التدريجي لقوام عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وإلى التعاون مع السلطات الإفوارية الذي اعتبره مثالا جيّداً للمسؤولية الوطنية ولاستراتيجية الخروج الناجحة.

27 - ودعا بعض أعضاء الفريق العامل إلى التعاون الوثيق فيما بين الجهات المعنية. ودعا ممثل ألمانيا إلى اتباع نهج شامل في عمليات الانتقال، يشمل التحليل والتخطيط المشتركين على نطاق ركائز الأمم المتحدة كلها ومع الجهات المعنية من خارج المنظمة، مثل المؤسسات المالية الدولية، والمجتمع المدني، ومنه الجماعات النسائية بالأخص، وبناء السلام المحليين. وذكّر ممثل الولايات المتحدة بأنّ مجلس الأمن كان قد سلّم في قراره 2553 (2020) بأنّ إصلاح قطاع الأمن عنصر رئيسي في عمليات الانتقال الناجحة، فشجّع البعثات والأفرقة القطرية على إيلاء الأولوية لبناء السلام وبناء قدرات المؤسسات الوطنية، وذلك بإجراء مشاورات استراتيجية مع البلدان المضيفة في الوقت المناسب. وارتأى ممثل إندونيسيا أنّ عمليات الانتقال لا تكتسي طابعاً تقنياً أو لوجستياً فحسب، بل تتطوي أيضاً على تدابير لضمان استمرار ما تحقق بفضل عمليات حفظ السلام من تقدّم ومكاسب. ومن ثم، لا بُدّ من تهيئة بيئة أمنية مواتية وتوفير الحماية للمدنيين بعد انتهاء عمليات حفظ السلام.

28 - وفيما يتعلق بميزانية حفظ السلام، أعربت ممثلة الجمهورية الدومينيكية عن تأييدها لرأي الأمين العام الداعي إلى ضرورة تكيف الميزانيات مع البعثات وليس العكس، ونبّهت إلى أنّ عمليات الانتقال التي تُدار بشكل سيئ قد تؤدي إلى الانتكاس أو إلى عدم الاستقرار المزمّن. وأوضحت أنّ الحالة على أرض الواقع هي التي يجب أن تحدّد شروط خفض مستويات عمليات حفظ السلام وخروجها. وشدّد ممثل إندونيسيا على أهمية تجنب "المأزق المالية" عقب مغادرة عمليات حفظ السلام، ودعا إلى إقامة شراكة بين الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، وقال إنّ الدعم الدولي لعمليات الانتقال ينبغي أن يُقدّم وفقاً

للاستراتيجيات الوطنية لبناء السلام. وقال ممثل النيجر إنّ الموارد الانتقالية ينبغي أن تتناسب مع الأنشطة المعنية ومع التحديات على أرض الواقع. وحذّر ممثل فرنسا من تسييس استراتيجيات الخروج، وشدد على ضرورة ألا تكون توجيهات مجلس الأمن بشأن عمليات الانتقال معتمدة بالكامل على اعتبارات الميزانية أو على موافقة البلد المضيف. وأكد ممثل ألمانيا أنّ عمليات الانتقال ينبغي أن تسترشد بالأوضاع النهائية وليس بالأجل النهائية.

29 - وفيما يتعلّق بالدروس المستفادة، شجّع ممثل الولايات المتحدة على إحلال "ثقافة تعلّم" فيما يخص عمليات التحوّل، تشارك فيها طائفة واسعة من الجهات المعنية، وأضاف أنّ التخطيط للانتقال هو عملية مستمرة قائمة على الحوار والحركية والتعاون. وأوضح أنّ الولايات المتحدة ترى أنّ الدروس المستفادة من تحوّل العملية المختلطة ينبغي أن تنير السبيل لمجلس الأمن في عمليات التخطيط والتكليف المقبلة. وشدد ممثل ألمانيا على ضرورة مواصلة دعم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، بوصفها البعثة الخلف للعملية المختلطة، وقال إنّ النجاح في الانتقال داخل السودان كلّهُ هو وحده الذي سيؤدي إلى انتقال ناجح في دارفور. وقال ممثل الصين إنّ هذه البعثة من شأنها أن تدعم السودان في مجالات التنمية المستدامة وبناء السلام والحفاظ عليه. وإلى جانب دارفور والسودان، أبرز ممثل جنوب أفريقيا دور قوات الاتحاد الأفريقي الهام في صنع السلام في جميع أنحاء القارة، مؤكداً في الوقت ذاته على أنّ بعثة الفترة الانتقالية في السودان تكتسي أهمية حاسمة في دعم عملية الانتقال الاقتصادي والسياسي في البلد.

30 - وفيما يتعلّق بمشاركة المرأة، أكّد ممثل جنوب أفريقيا أهمية مراعاة الاعتبارات الجنسانية في المراحل الانتقالية وذلك من أجل حماية المكاسب التي تحققت من تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وقال إنّ تقرير اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام لعام 2020 يتيح أساساً هاماً لبدء المناقشات بشأن النهج الشاملة والتشاركية في إنجاز عمليات التحوّل من حفظ السلام إلى بناء السلام. ودعا ممثل جنوب أفريقيا كذلك إلى ضرورة تكثيف الحوار بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام قبل عمليات تجديد الولايات. ودعا ممثل النيجر إلى أن تشارك المرأة مشاركة كاملة في وضع وتنفيذ استراتيجيات الخروج.

31 - وردا على سؤال بشأن النقاط المرجعية، أشارت السيدة داغاش - كامارا إلى أنّ هذه النقاط التي أذن بوضعها مجلس الأمن واسعة جداً، وهو أمر مفيد في تحديد الاتجاه العام لعمليات حفظ السلام. غير أن توقيت انتقال البعثة ينبغي أن يُضبط وفق السياق الذي تحدده القيادة في الميدان. والجدول الزمني للمرحلة الانتقالية الذي وضعه توجيه الأمين العام من شأنه أن يتيح تقييم جميع البعثات التي تمر بمرحلة انتقالية، وأن يضبط موعد البدء بعمليات الانتقال. وفيما يتعلّق بهذه المسألة، قالت السيدة غيبهو إنّ الإرادة السياسية، ضمن سياق السودان أو دارفور، حاسمة بالنسبة لوضع نقاط مرجعية توجّه العملية الانتقالية.

32 - وانتقلت السيدة داغاش - كامارا إلى الحديث عن لجنة بناء السلام، فعرضت كمثال عملية الانتقال في سيراليون، وذكرت أنّ لجنة بناء السلام قدّمت المساعدة ضمن مجالين اثنين. أولاً، كان انخراط اللجنة بشكل مبكّر حاسماً في إبقاء الحوار مركزاً على أولويات بناء السلام، وذلك بعد أن تضاعف الاهتمام الدولي بسيراليون بعد انتهاء مهام البعثة. وثانياً، ظهر البلد بجلاء أكبر أمام أعين الشركاء الدوليين، مما ساعد بقوة على حشد الدعم الدولي.

33 - وفيما يتعلق بالمؤسسات المالية الدولية، أبلغت السيدة داغاش - كامارا الفريق العامل بأن موظفاً قد أُعير من إدارة عمليات السلام إلى مكتب دعم بناء السلام من أجل التركيز فقط على سبل تعزيز تفاعل الأمم المتحدة مع المؤسسات المالية الدولية، ولا سيما البنك الدولي. وقالت إنَّ البنك الدولي يبدي، في إطار استراتيجيته الجديدة المعنية بحالات الهشاشة والنزاع والعنف، اهتماماً بتكثيف مشاركته ضمن مجالات من قبيل العدالة وقطاع الأمن، وهو قد أنشأ أداة مالية جديدة لمعالجة مسألة الهشاشة. وقالت إنَّه قد لوحظ وجود تفاعل مكثف في جمهورية الكونغو الديمقراطية بين البنك الدولي وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل تحسين مواءمة انخراطهما مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في دعم استراتيجيات بناء السلام والوقاية من نشوب النزاعات.

34 - وتابعت السيدة داغاش - كامارا قائلة إنَّ الأمم المتحدة قد خصّصت في عام 2020، وللمرة الأولى، موارد لدعم قدرة الحكومات على التخطيط لعمليات التحوّل. وكانت الأمم المتحدة قد ألحقت في السابق تخصصات انتقالية ببعثاتها أو ضخّت في هذه البعثات موارد إضافية، ولكنّها في عام 2020 قامت بتوجيه الموارد نحو إضافة قدرة موازية ضمن المجالات التي تحتاج فيها الحكومات إلى الدعم من أجل التخطيط للمرحلة الانتقالية والتفاعل مع الأمم المتحدة.

35 - وأعربت السيدة غبیهو عن الأمل في أن تقوم لجنة بناء السلام بدور لسدّ النقص في الموارد عندما تكون العملية المختلطة قد خرجت في 31 كانون الأول/ديسمبر. وفي 1 كانون الثاني/يناير 2021، يُتوقع من الفريق القطري ومن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان أن يساعدا الحكومة على المضي قدماً، ولا سيما فيما يتعلق بالخطة الوطنية لحماية المدنيين وبالمجالات الأخرى.

36 - وفيما يتعلق بالمسؤولية الوطنية، شدّدت السيدة غبیهو بقوة على أهمية هذه المسؤولية وقالت إن العملية المختلطة قد أنشأت، من خلال مهام الاتصال في الولايات، منتدى يُتيح لها الحوار مع الحكومة، والإصغاء إلى أولوياتها، وإدخال التعديلات تبعاً لذلك. فعلى سبيل المثال، وخلال الأيام الأولى من مهام الاتصال في الولايات، ركّزت العملية المختلطة بكثافة على بناء القدرات، في حين كانت الحكومة تحبّذ كثيراً بناء الهياكل الأساسية. وعقب إجراء مفاوضات، حوّلت العملية المختلطة البرمجة نحو أولويات الحكومة، المتمثلة في ضمان توافر الهياكل الأساسية للشرطة والمحاكم الريفية.

رابعاً - خاتمة

37 - يُعرب رئيس الفريق العامل للخبراء ولإدارة عمليات السلام وشعبة شؤون مجلس الأمن وسائر دوائر الأمم المتحدة المعنية عن خالص تقديره لما أبدوه من حرص على نجاح اجتماع عام 2020، وذلك بالرغم من التحديات الاستثنائية الناجمة عن جائحة كوفيد-19. وهو يوصي بمواصلة استغلال فرص عقد مثل هذه الحوارات خلال عام 2021.